**الخـاتمــــة**

يقتضي الاندماج في الاقتصاد العالمي المبني على الجودة والمعرفة ضرورة سعي المؤسسات الإنتاجية إلى تثمين مواردها الداخلية ، وكفاءاتها الإستراتيجية ، وتفعيل جودتها الشاملة، ورصد المعرفة الكامنة لدى الموارد البشرية كمورد استراتيجي يضمن للمؤسسة ديمومة ميزتها التنافسية .

فبعد أن كانت الأرض والعمل ورأس المال هي عوامل الإنتاج، أصبحت المعرفة الفنية والذكاء والإبداع والاتصالات من الأصول الجديدة في الاقتصاديات بل وأصبح الذكاء الصناعي (عن طريق الكمبيوتر) أهمية تفوق رأس المال بمفهومه التقليدي. وجدير بالذكر أن ما يقارب من 50% من نمو الإنتاج في اقتصاد أوروبا هو بسبب استخدام الأصول غير الملموسة السابق ذكرها[[1]](#footnote-2) . و من أهم خصائص الاقتصاد الحديث القائم على المعرفة كأصل مهم هو الابتكار (تحويل الأفكار الإبداعية إلى واقع ملموس) والتعليم (المهارة ورأس مال بشري مبدع) وثورة الاتصالات (نشر المعومات والمعارف بطرق إبداعية جديدة) ، كل ذلك وفق أطر تشريعية جديدة مبنية على أسس الاقتصاد التقليدي.

و شهدت السنوات الأخيرة تغيرات وتحديات كثيرة في مجال الأعمال بسبب بروز العولمة وسريان ظاهرة الاندماجات والتحالفات الإستراتيجية وتلاحق الابتكارات والإبداعات وإنشاء منظمة التجارة العالمية ، مما جعل السمة الأساسية لبيئة الأعمال ومنظماتها الاضطراب والكثير من التحديات مما دفع علماء الإدارة للبحث عن وسائل وأساليب ذات فاعلية وقدرة على استيعاب التحديات المذكورة وقد برز من بين الموضوعات المعاصرة موضوع " رأس المال غير المادي " الذي يركز على الطاقات غير الملموسة ، وكيفية اكتشافها واستثمارها والمحافظة عليها.

وقد أصبح لرأس المال غير المادي أهمية كبيرة في العمليات الخاصة بالمنظمات والشركات والتي أدركت الحاجة الماسة لمواكبة التطور الاقتصادي والذي قد تحول إلى ما يسمى باقتصاد المعرفة.

هذا ويتجاهل الكثير من خبراء التقييم رأس المال المادي عند تقييم المؤسسات ، ويتجهون بأنظارهم غالباً إلى رأس المال المادي بالرغم من أن – على وجه الخصوص- أفكار وخبرات العاملين بالمؤسسة كثيراً ما تحولها من الخسارة إلى الربح ، ومن المحلية إلى العالمية . ولاشك أن الاهتمام بالإفصاح والتقرير عن رأس المال غير المادي سيساعد في زيادة الشفافية وزيادة الاهتمام بالأصول غير الملموسة بالمؤسسات وبالتالي سيساعد في دقة التقييم .

ويلاحظ أن التطور التكنولوجي والاعتماد على اقتصاد المعرفة قد أدى إلى اتساع الفجوة بين القيمة السوقية والقيمة الدفترية الأمر الذي أدى إلى تضليل الكثير من أصحاب المصالح في اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسة .

فمن هذا المنطلق تمحور بحثنا حول موضوع: **تقييم المؤسسات وفقا لرأس المال غير المادي : دراسة حالة الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات (سوناطراك)،** والذي نهدف من خلاله إلى سد الفراغ سواء على مستوى الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت موضوع رأس المال غير المادي بمؤسساتنا. إضافة إلى لفت الانتباه إلى ضرورة الاهتمام بالعناصر غير الملموسة و الاستثمار فيها.

و بغرض إثراء هذا الموضوع أمكن لنا طرح الإشكال التالي:

**1. إشكالية البحث:**

تبعا للعرض السابق تتبين لنا ملامح إشكالية هذا البحث والتي يمكن بلورتها في التساؤل التالي:

**هل يمكن الاعتماد على التقييم المالي لرأس المال غير المادي لتقدير قيمة المؤسسة؟**

انطلاقا من التساؤل الرئيسي حددنا مجموعة من **الأسئلة الفرعية** التالية:

1. ما هو مفهوم الاستثمار غير المادي ؟ وما هي أهم مكوناته؟
2. كيف يتم تحويل العناصر غير الملموسة إلى أصول غير مادية؟
3. هل يمكن تحليل وقياس رأس المال غير المادي؟
4. هل يمكن اعتبار رأس المال غير المادي كأساس للحكم على مدى الثقة في نتائج تقييم المؤسسات المتحصل عليها بالاعتماد على الطرق التقليدية؟

وبهدف الإجابة على مختلف التساؤلات السابقة وكذلك توضيحها، نقوم فيما يلي بطرح جملة من الفرضيات التي نعتبرها أساسية، إذ تبنى دراستنا انطلاقا مما يلي:

**2. فرضيات البحث:**

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية بالإضافة إلى فرضيات أخرى، فالفرضية الأساسية هي:

**يساهم التقييم المالي للأصول غير المادية بشكل رئيسي في تحديد قيمة المؤسسة الاقتصادية.**

أما الفرضيات الفرعية فهي:

1. يرتبط مفهوم الاستثمار غير المادي بالتطور التكنولوجي والعولمة الاقتصادية، فهو حديث الظهور.
2. يتكون رأس المال غير المادي من القيم غير المادية التي تتأثر بشكل محسوس بجملة من المتغيرات النوعية التي تصعب من إيجاد طريقة دقيقة لتحديده وتقييمه.
3. يدعم التقييم المالي لرأس المال غير المادي الطرق التقليدية لتقييم المؤسسات ولا يتعارض مع نتائجها.

**3. أهمية الموضوع:**

تدعو الضرورة في البداية إلى الإحاطة بالأهمية العلمية، والفائدة العملية من القيام ﺑﻬذا البحث، حيث تبرز أهميته من خلال ما يلي:

1. يعتبر هذا البحث مساهمة علمية في بناء الإطار النظري لإشكالية تأثير التسيير الاستراتيجي للموارد غير المادية في حصول المؤسسة الاقتصادية على الميزة التنافسية. و استنادا إلى جملة من المؤشرات وتحليل مدى أهميتها، تبرز الحاجة إلى ضرورة التحول نحو نظم تسيير كل من رأس المال غير المادي ، باعتبارها نماذج حديثة لتثمين الدور الاستراتيجي للموجودات غير الملموسة في المؤسسة والتي تسعى إلى تعظيم قيمتها من خلال التراكم والاستخدام الذكي للموارد الداخلية المتاحة.
2. يكتسي هذا الموضوع طابعا خاصا سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، إذ يمكن من التعرف وفهم واستغلال الظواهر العناصر غير المادية في التأثير على قيمة المؤسسة، وكذا التمكن من إيجاد طريقة لتقدير مساهمة كل منها في تحديد قيمة المؤسسة.
3. يمكن لهذا البحث أن يساهم في زيادة الاهتمام العلمي بنظريات الاقتصاد والتسيير باعتبارها مرجعا إضافيا ضمن حقل التسيير الاستراتيجي وكذا اقتصاد المعرفة، علاوة على إمكانية تدعيم الباحثين والمهتمين بمقاربة نظرية تحلل الدور الاستراتيجي للقيم غير المادية وعلاقتها بأداء للمؤسسة الاقتصادية.
4. محاولة قياس وإقحام القيم غير المادية ضمن التقييم المالي للمؤسسة.

**4. أهداف البحث:**

نسعى من خلال القيام بهذه الدراسة إلى بلوغ جملة الأهداف، أهمها:

1. محاولة استقراء بعمق علمي وتأصيل منهجي منظم لبعض الاستفهامات المعرفية المقدمة من طرف العديد من الباحثين ضمن حقل الاقتصاد المعرفي، ومحاولة طرح أفكار جديدة تثمن الاتجاه الجديد في التحليل الاستراتيجي الذي يبحث في الموارد الداخلية للمؤسسة وكيفية تسييرها وضمان كفاءتها الإستراتيجية بهدف تنمية المزايا التنافسية للمؤسسة.

2. محاولة القياس والتحسيس بضرورة إقحام القيم غير المادية ضمن القوائم المالية للمؤسسة.

3. محاولة اكتشاف وتحليل الطرق الحديثة لقياس رأس المال غير المادي الذي تسعى الطروحات النظرية والدراسات الميدانية إلى بلورة إطارها المفاهيمي و أدواتها التطبيقية.

**5. مبررات اختيار موضوع البحث**

تعود أهم الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار ودراسة هذا الموضوع إلى ما يلي:

1. قناعتنا الخاصة بالقيمة المتميزة، والأهمية الإستراتيجية التي تكتسيها الموارد غير المادية ضمن موارد المؤسسة، واعتقادنا بأنها مصدر الأداء المتميز والجودة العالية والشاملة هو ما تحوزه من مهارات، وقدرات، وخبرة نادرة يصعب تقليدها.

2. ضعف الاهتمام بالموارد عير المادية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لاسيما في عمليات التقييم، إذ أثبتت العديد من الدراسات أن قيمة الأصول المعنوية تمثل ثلثي قيمة المؤسسة.

3. قلة الدراسات النظرية والميدانية التي تناولت بعمق إشكالية قياس رأس المال غير المادي في المؤسسات الاقتصادية خاصة الجزائرية، فالأمر يعود في نظرنا إلى الصعوبة الملازمة لهذا النوع من الدراسات المرتبطة بالعناصر غير المادية من جهة ، و لصعوبة التناول النظري العلمي ضمن حقل المعرفة الخاصة بالموارد غير الملموسة من جهة أخرى، وهو ما جعلنا نتعمد القيام بهذا البحث بغية التشجيع على مواصلة البحث فيه خاصة بالمؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

6. **منهج البحث:**

للإجابة على إشكالية البحث تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ذلك من خلال التطرق التطورات التي مر بها مفهوم الاستثمار غير المادي (من خلال التكنولوجيا، رأس المال البشري، البحث والتطوير،...) وكيفية تعريفه من منظور اقتصادي وتسييري. إضافة إلى عرض مختلف طرق تقييمه، هذا عن الجانب الوصفي.

أما عن الجانب التحليلي فيظهر جليا من خلال الاستعانة بالتقييم المالي للأصول المادية و غير المادية.

ويبقى الجانب التطبيقي بالدراسة يحظى بأهمية كبرى من ناحيتين: فمن جهة فهو يمكن من التعبير رياضيا وكميا عن وجود توجه جديد نحو الذكاء والمعرفة وبصفة أعم وأشمل كل ما هو غير مادي خاصة بالقطاع الإنتاجي.

ومن جهة أخرى فهو يسمح بقياس تطور رأس المال غير المادي ومدى مساهمته في أداء المؤسسات. ومن ثم تمكينها من تحديد قيمتها وتحديد نقاط قوتها وضعفها، حتى تتمكن من التموقع على مستوى السوق.

**7. خطة البحث:**

لقد قمنا بتحليل إشكالية البحث، واختبار صحة الفرضيات المقدمة ضمن ثلاث فصول مترابطة هي كالتالي:

**الفصل الأول: طبيعة وخصائص الاستثمار غير المادي**

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول نولي اهتماما بتقديم مفهوم وتعريفات الاستثمار غير المادي، أما الثاني فنخصصه إلى تعداد خصائص الاستثمار غير المادي، ذلك بالتطرق إلى أداءاته وكذا تناول جانب المخاطرة فيه، ثم لمحة عن تحول الأصول غير الملموسة إلى رأس مال غير مادي، وأخيرا الإشارة إلى المعالجة المحاسبية لرأس المال غير المادي وفق المعيار المحاسبي الدولي رقم 38: "الأصول غير الملموسة" مع عرض الأصول غير المادية وفقا المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 03 (IFRS 3).

**الفصل الثاني: منهجية حساب قيمة الأصول غير المادية**

جاء هذا الفصل مقسما إلى مبحثين: الأول يتعلق باقتراح تصنيف وتحليل لقيمة الأصول غير المادية، مع محاولة تطبيق طريقة التقييم النوعي للأصول غير المادية بمؤسسة سوناطراك. أما الثاني فيتعلق بشرح مختلف الأساليب الكمية لقياس الأصول غير المادية.

**الفصل الثالث:**  **إسهام رأس المال غير المادي في تحديد قيمة المؤسسة**

على مستوى هذا الفصل إبراز دور رأس المال غير المادي في خلق القيمة في المبحث الأول. أما الثاني فقد كان مخصصا حساب قيمة المؤسسة عن طريق رأس المال غير المادي، حيث تم حساب قيمة مؤسسة سوناطراك المادية وغير المادية حتى تتسنى لنا المقارنة بينهما. وفي ختام هذا الفصل نقدم لمحة عن التسيير الاستراتيجي لرأس المال غير المادي.

أخيرا ختمنا بحثنا بخاتمة احتوت على أهم نتائج البحث والتحليل للإشكالية محل الدراسة، ثم قدمنا توصيات واقتراحات نعتقد أنها ستساهم في إثراء الموضوع، مع اقتراح أفاق البحث المستقبلية التي يمكن أن تدفع الباحثين إلى مواصلة إجراء مزيد من البحوث العلمية ضمن مجال دراستنا.

1. محمد السعدنى، أهمية البحث العلمي في تطوير الصناعة : الاقتصاد المبنى على المعرفة، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 2008، ص 5. [↑](#footnote-ref-2)